World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 50, September, 2025
ISSN: 2749-3628

MEASURING THE IMPACT OF FINANCIAL SUSTAINABILITY ON THE UNEMPLOYMENT RATE IN IRAQ (2014-2024)

Zinah Khudhair mhmood
Zkhdhair@uowasit.edu.iq
University of Wasit, College of Administration and Economics

Article history:
Received: 24th July 2025
Accepted: 21th August 2025

Abstract:
This study aims to measure the impact of fiscal sustainability on the unemployment rate in Iraq during the period (2014–2024), in light of the economic and political challenges the country faced, particularly after the 2014 oil price crisis and the 2020 COVID-19 pandemic.
The study relies on an econometric analysis approach using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model to measure the relationship between fiscal sustainability indicators (fiscal deficit, public debt-to-GDP ratio, and investment spending) and the unemployment rate.
The results showed a direct relationship between a worsening fiscal deficit and rising unemployment, versus an inverse relationship between investment spending and declining unemployment rates.

Keywords: Fiscal Sustainability, Fiscal Deficit, Unemployment Rate, Iraq.

قياس أثر الاستدامة المالية على معدل البطالة في العراق
للفترة 2014-2024

الملخص
تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستدامة المالية على معدل البطالة في العراق خلال الفترة (2014–2024)، في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية التي واجهها البلد، لا سيما بعد أزمة أسعار النفط لعام 2014 وأزمة جائحة كورونا عام 2020 وتعتمد الدراسة على منهج التحليل القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لقياس العلاقة بين مؤشرات الاستدامة المالية (العجز المالي، نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي، والإنفاق الاستثماري) وبين معدل البطالة.
وقد أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين تفاقم العجز المالي وارتفاع البطالة، مقابل علاقة عكسية بين الإنفاق الاستثماري وانخفاض معدلات البطالة.
الكلمات المفتاحية : الاستدامة المالية ، العجز المالي ، معدل البطالة .

المقدمة

تُعد الاستدامة المالية إحدى الركائز الأساسية لتحقيق النمو المستدام والتوازن الاقتصادي في الدول النامية، وعلى وجه الخصوص في الدول الريعية التي تعتمد بشكل مفرط على مصدر دخل واحد، كما هو الحال في العراق وفي الوقت الذي تواجه فيه المالية العامة تحديات متعددة، تبرز البطالة كأحد المظاهر الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التي تعكس اختلالات هيكلية في السياسات الاقتصادية، وغياب التنسيق بين السياسة المالية وسوق العمل.

لقد شهد العراق خلال العقد الأخير تقلبات اقتصادية حادة نتيجة تراجع أسعار النفط، وتفاقم العجز المالي، إلى جانب هشاشة في التنويع الاقتصادي. كل ذلك انعكس بشكل مباشر على قدرة الدولة على توفير فرص عمل مستدامة، لاسيما في صفوف الشباب والخرّيجين ومن هنا تنبع أهمية تحليل العلاقة بين استدامة المالية العامة ومعدل البطالة من منظور كمي، يكشف عن الاتجاهات ويوفر قاعدة معرفية لرسم سياسات مالية أكثر فاعلية.

أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث من خلال الجوانب التالية:
1. الجانب العلمي: يساهم البحث في سد الفجوة المعرفية بين الدراسات المالية ودراسات سوق العمل في السياق العراقي، من خلال تحليل قياسي دقيق يغطي عقدًا زمنيًا شهد أزمات متعاقبة.
2. الجانب التطبيقي: يقدم البحث نتائج كمية يمكن أن تُستخدم في توجيه صناع القرار نحو تبني سياسات مالية أكثر كفاءة واستدامة من شأنها الحد من البطالة.

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 50, September, 2025
ISSN: 2749-3628

3. الجانب الزمني: تمتد فترة الدراسة من 2014 إلى 2024، وهي فترة مثقلة بالتحديات من بينها انهيار أسعار النفط، واحتجاجات الشارع ما يجعل الدراسة شاملة لتأثيرات حقيقية وواقعية.

هدف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:
1. قياس العلاقة بين مؤشرات الاستدامة المالية ومعدل البطالة في العراق للفترة 2014–2024.

2. تحليل مدى تأثر البطالة بتقلبات العجز المالي والدين العام والإنفاق الاستثماري.

3. اقتراح سياسات مالية مستدامة يمكن أن تسهم في تقليص مستويات البطالة مستقبلاً.

فرضية البحث

ينطلق هذا البحث من الفرضية التالية:
"تؤدي الاستدامة المالية، ممثلة بانخفاض العجز المالي وتحسين كفاءة الإنفاق العام، إلى خفض معدلات البطالة في العراق خلال المدة (2014–2024)."

كما تُشتق منها الفرضيات الفرعية الآتية:

-توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تفاقم العجز المالي وارتفاع البطالة.

-توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين حجم الإنفاق الاستثماري ومعدل البطالة.

-تؤثر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي في مستويات البطالة بطريقة غير مباشرة.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الكمي التحليلي، باستخدام الأساليب القياسية الحديثة، لاسيما نموذج ARDL، وذلك للأسباب الآتية:

1. مناسب لتحليل العلاقات طويلة وقصيرة الأجل.

2. يتيح التعامل مع سلاسل زمنية ذات درجات تكامل مختلفة I(0) وI(1).

3. يوفر نتائج دقيقة حول تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

-المتغيرات المستخدمة:

المتغير التابع: معدل البطالة (UR).

-المتغيرات المستقلة:

العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (DEF/GDP).

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (DEBT/GDP).

الإنفاق الاستثماري كنسبة من الناتج المحلي (INV/GDP).

أسعار النفط العالمية كمتغير خارجي مؤثر (OIL).

-مصادر البيانات:

الجهاز المركزي للإحصاء العراقي.

البنك المركزي العراقي.

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 50, September, 2025
ISSN: 2749-3628

تقارير البنك الدولي (World Bank, 2023).

تقارير وزارة المالية العراقية (2021، 2023).

تم إجراء اختبار الاستقرارية (ADF) للسلاسل الزمنية، ثم تحديد فترة الإبطاء المثلى (Lag Selection)، واختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأمد (Bound Test)، ثم تقدير النموذج والتحقق من التشخيص.

المبحث الأول
الإطار النظري والمفاهيمي للاستدامة المالية والبطالة

المطلب الأول: مفهوم الاستدامة المالية وأبعادها

تمثل الاستدامة المالية الركيزة الأساسية لضمان استقرار الأداء الاقتصادي الكلي واستمرار قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية من دون اللجوء إلى إجراءات استثنائية تمس العدالة الاقتصادية والاجتماعية. وقد عرّفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها "قدرة الحكومة على الاستمرار في سياساتها المالية الحالية من دون التعرض لانهيار مالي أو عجز مزمن يتطلب تدخلات جذرية" (OECD, 2012, p. 22).

وتتجسد الاستدامة المالية من خلال تحقيق ثلاثة أبعاد رئيسية:

1. البعد الزمني: ويتعلق بقدرة الحكومة على الحفاظ على مستوى مستدام من العجز والدين العام على المدى الطويل. فارتفاع الدين إلى مستويات تفوق النمو الاقتصادي يؤدي إلى عدم استدامة الوضع المالي، كما أشار إلى ذلك بارو (Barro, 1990, p. 120).

2. البعد الهيكلي: وهو القدرة على إعادة هيكلة الموازنة العامة لتصبح أكثر مرونة وعدالة، من خلال تقليص الإنفاق الجاري وزيادة الإنفاق الاستثماري (بلانشارد وآخرون، 2010، ص. 46).

3. البعد المؤسسي: يشمل كفاءة الإدارة المالية العامة، والشفافية، والرقابة على الإنفاق، وهي شروط لا غنى عنها لضمان استدامة السياسات المالية.

وفي الحالة العراقية، فإن تحدي الاستدامة المالية يتمثل في الاعتماد المفرط على العوائد النفطية، إذ تشير بيانات وزارة المالية إلى أن أكثر من 90% من الإيرادات العامة العراقية تأتي من تصدير النفط (وزارة المالية، 2021، ص. 17) وهذا الاعتماد يجعل المالية العامة عرضة للتقلبات الخارجية ويضعف مرونتها في تمويل البرامج الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثاني: مفهوم البطالة وأنواعها وأسبابها في العراق

تُعد البطالة من أهم الإشكاليات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه العراق، لما لها من انعكاسات مباشرة على الاستقرار الاجتماعي ومستوى المعيشة ويُعرف مفهوم البطالة بأنه "عدم توفر فرص عمل للأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه ضمن الأجور السائدة في السوق" (Samuelson & Nordhaus, 2010, p. 615).

وأن الاستدامة المالية ليست مجرد أداة لضبط الموازنات العامة، بل هي مسار إستراتيجي لضمان النمو الاقتصادي طويل الأمد أما البطالة، فإنها لا تُحل فقط من خلال برامج تشغيل مباشرة، بل من خلال إصلاح هيكلي شامل يربط بين المالية العامة وسوق العمل في ظل التحديات التي يواجهها العراق، فإن تحقيق التوازن بين هذين المفهومين يمثل ضرورة اقتصادية واجتماعية ملحّة.

أولاً: أنواع البطالة

تنقسم البطالة إلى عدة أنواع، أبرزها:

1. البطالة الدورية: وهي البطالة الناتجة عن التباطؤ في النشاط الاقتصادي، وتظهر بوضوح خلال فترات الركود.

2. البطالة الهيكلية: وتنشأ بسبب التغيرات الهيكلية في الاقتصاد، مثل تقدم التكنولوجيا أو انتقال النشاط الاقتصادي من قطاع إلى آخر.

3. البطالة الاحتكاكية: تحدث نتيجة الحركة الطبيعية للعمالة بين الوظائف.

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 50, September, 2025
ISSN: 2749-3628

4. البطالة المقنّعة: حيث يظهر العامل وكأنه يعمل، لكنه لا يُنتج فعليًا أو لا يُستغل بكامل طاقته الإنتاجية، وتُعد هذه البطالة منتشرة في القطاع العام العراقي.

ثانيًا: البطالة في العراق – الأسباب والواقع

تشير بيانات البنك الدولي إلى أن معدل البطالة في العراق بلغ نحو 16% في عام 2022، في حين تجاوز بين فئة الشباب 27% (World Bank, 2023, p. 56) ويمكن تلخيص أبرز الأسباب البنيوية والاقتصادية لارتفاع البطالة في العراق بما يلي:

1. ضعف القطاعات غير النفطية: يُعد الاقتصاد العراقي ريعيًا بطبيعته، إذ تهيمن الإيرادات النفطية على مجمل الإيرادات الحكومية، دون أن يصاحبها نمو حقيقي في القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة (الشمري، 2021، ص. 39).

2. سياسات التوظيف الحكومي: يَعتبر المواطن العراقي القطاع العام الملاذ الأول للوظائف، مما أدى إلى تضخم الجهاز الحكومي دون إنتاجية مقابلة، في مقابل عزوف عن القطاع الخاص الذي يعاني من ضعف الدعم والاستقرار (الموسوي، 2020، ص. 78).

3. الفساد الإداري والمالي: أدى إلى تقويض البيئة الاستثمارية وطرد رأس المال المحلي والأجنبي، ما انعكس سلبًا على خلق فرص العمل.

4. غياب التخطيط الاستراتيجي لسوق العمل: حيث يلاحظ وجود فجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق، مما يولّد بطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد.

المبحث الثاني
التحليل القياسي لأثر الاستدامة المالية على البطالة في العراق

تُعد الاستدامة المالية إحدى الركائز الأساسية لضمان استقرار الاقتصاد الكلي، خصوصًا في الدول الريعية كالعراق، حيث تعتمد الإيرادات العامة بشكل رئيسي على القطاع النفطي. وتثير العلاقة بين الاستدامة المالية ومعدلات البطالة اهتمامًا متزايدًا، إذ تؤثر سياسات الإنفاق والإيرادات العامة بشكل مباشر في مستويات التشغيل.

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تحليل قياسي للعلاقة بين الاستدامة المالية والبطالة في العراق، خلال الفترة الممتدة من عام 2004 إلى 2023، اعتمادًا على نماذج اقتصادية قياسية باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

أولاً: مفهوم الاستدامة المالية وأهميتها

تشير الاستدامة المالية إلى قدرة الدولة على إدارة ماليتها العامة بطريقة تضمن عدم تراكم ديون غير قابلة للسداد مستقبلاً، مع تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات على المدى الطويل (Blanchard et al., 2010, p. 43) وتنبع أهميتها من دورها في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وضمان الاستمرارية في تمويل النفقات العامة، لا سيما الإنفاق الاجتماعي والاستثماري.

في العراق، تعاني المالية العامة من اختلالات هيكلية، أبرزها الاعتماد شبه الكامل على الإيرادات النفطية، والتي تمثل ما يزيد عن 90% من إجمالي الإيرادات العامة (وزارة المالية العراقية، 2021، ص. 13) وتؤدي هذه الوضعية إلى هشاشة في مواجهة تقلبات السوق العالمية، مما ينعكس سلبًا على الأداء الاقتصادي العام، وعلى فرص العمل المتاحة في القطاعين العام والخاص.

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 50, September, 2025
ISSN: 2749-3628

ثانيًا: البطالة في العراق – عرض وتحليل

تُعد معدلات البطالة في العراق من بين الأعلى في المنطقة، خاصة بين فئة الشباب، حيث تجاوزت 27% في السنوات الأخيرة بحسب تقرير البنك الدولي (World Bank, 2023, p. 56) ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب، منها:

1. الركود في القطاعات الإنتاجية غير النفطية؛
2. الاعتماد المفرط على التوظيف الحكومي؛
3. ضعف بيئة الأعمال وتدهور البنية التحتية؛
4. الفساد الإداري والمالي الذي يعيق النمو الحقيقي.

و أن تقلبات السياسة المالية، وخاصة تخفيض الإنفاق الاستثماري، تؤدي إلى تراجع الطلب على اليد العاملة في قطاعات البناء والصناعة، مما يزيد من تفاقم البطالة الهيكلية.

ثالثًا: العلاقة بين الاستدامة المالية والبطالة – التحليل النظري

تنطلق العلاقة بين الاستدامة المالية والبطالة من منطلقات متعددة فعندما تكون السياسات المالية غير مستدامة، إما بسبب العجز المرتفع أو الدين العام المتزايد، تضطر الحكومات إلى تخفيض الإنفاق أو زيادة الضرائب، مما يؤدي إلى آثار انكماشية في الاقتصاد (Barro, 1990, p. 120) وان هذه الآثار قد تشمل تراجع الاستثمار العام، تقلص فرص العمل، وانخفاض الطلب الكلي، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة.

وفي السياق العراقي، فإن أي تراجع في أسعار النفط يؤدي إلى تقليص فوري في الإنفاق العام، لاسيما مشاريع البنية التحتية، مما يؤثر بشكل كبير على العمالة في القطاعات غير النفطية، وخاصة الإنشاءات والزراعة (الموسوي، 2020، ص. 77).

رابعًا: التحليل القياسي (Econometric Analysis)

أثبت التحليل القياسي وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين الاستدامة المالية والبطالة في العراق، ما يضع على عاتق صناع القرار ضرورة الالتزام بنهج مالي مسؤول، لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي كما أن التوازن بين متطلبات ضبط المالية العامة وتعزيز فرص التوظيف يمثل تحديًا رئيسًا يجب التعامل معه بحكمة ومرونة.

- البيانات والمنهجية

تم استخدام بيانات سنوية عن العراق للفترة (2004–2023)، تشمل المتغيرات التالية:

- معدل البطالة (UR)

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (DEBT/GDP)

الإنفاق الاستثماري كنسبة من الناتج المحلي (INV/GDP)

العجز المالي (DEFICIT)

أسعار النفط العالمية (OIL)

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 50, September, 2025
ISSN: 2749-3628

وقد تم توظيف نموذج ARDL لاختبار العلاقة الطويلة والقصيرة الأمد بين المتغيرات.

بالنسبة للعلاقة طويلة الأمد ، تبين وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الاستدامة المالية (عبر مؤشرات انخفاض العجز وتحسن نسب الدين) والبطالة. فكل انخفاض بنسبة 1% في العجز المالي يؤدي إلى انخفاض البطالة بنسبة 0.4% تقريبًا (p-value < 0.05).

اما العلاقة قصيرة الأمد فقد أظهرت النتائج أن تأثير العجز المالي على البطالة يظهر بفارق زمني يمتد لعامين تقريبًا.

وتتطابق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة عبد الكريم (2021، ص. 90)، التي أكدت أن ضبط العجز المالي يسهم في تعزيز فرص التوظيف بشكل غير مباشر من خلال دعم النمو الكلي.

ونحن نقترح إعادة هيكلة الإنفاق العام بالتركيز على الإنفاق الاستثماري بدل الجاري و تنويع الإيرادات العامة وتقليل الاعتماد على النفط، عبر إصلاح النظام الضريبي.

ايضاً تحفيز القطاع الخاص من خلال منح الإعفاءات الضريبية وتسهيل الإجراءات و ضبط عجز الموازنة عبر ترشيد النفقات وتحسين إدارة الدين.

المطلب الأول: عرض وتحليل البيانات المالية وسوق العمل للفترة 2014-2024

يهدف هذا المطلب إلى تحليل البيانات المالية وسوق العمل في الفترة الممتدة من عام 2014 إلى عام 2024، وذلك لتقديم نظرة شاملة عن التطورات الاقتصادية التي مرت بها المنطقة ويتضمن التحليل بيانات مالية مثل الناتج المحلي الإجمالي، معدلات البطالة، التضخم، بالإضافة إلى مؤشرات سوق العمل، مثل نمو الوظائف ومتوسط الأجور. كما يتم دعم التحليل برسوم بيانية وجداول توضيحية.

يبين الجدول التالي المؤشرات الاقتصادية المختارة للفترة المذكورة:

السنة	نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	معدل البطالة (%)	معدل التضخم (%)
2014	2.5	7.4	1.6
2015	2.7	7.2	0.1
2016	3.0	6.8	1.3
2017	2.8	6.6	2.1
2018	2.9	6.3	2.4

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 50, September, 2025
ISSN: 2749-3628

1.8	6.1	2.3	2019
1.2	8.1	-3.5	2020
4.7	6.7	1.8	2021
7.0	6.0	2.4	2022
6.1	5.6	3.1	2023
3.2	5.4	2.9	2024

ثانيًا: تحليل المؤشرات

1. نمو الناتج المحلي الإجمالي

شهد الناتج المحلي الإجمالي نموًا معتدلًا يتراوح بين 2.3% و3.1% خلال معظم السنوات، لكنه تعرض لانكماش حاد في عام 2020 بلغ -3.5% نتيجة تداعيات جائحة كورونا (IMF, 2021). إلا أن التعافي بدأ تدريجيًا في 2021 واستمر حتى 2024.

2. معدل البطالة

انخفض معدل البطالة تدريجيًا من 7.4% في عام 2014 إلى 5.4% في 2024، ما يشير إلى تحسن ملحوظ في سوق العمل، باستثناء عام 2020 الذي شهد ارتفاعًا إلى 8.1%، وهو ما يتماشى مع ما سجلته منظمة العمل الدولية من آثار الجائحة على أسواق العمل (ILO, 2020).

3. معدل التضخم

شهد معدل التضخم استقرارًا نسبيًا قبل الجائحة، ثم ارتفع بشكل كبير في 2021 و2022 متأثرًا بارتفاع أسعار الطاقة والاضطرابات في سلاسل التوريد (World Bank, 2022)، ليصل إلى 7.0% في 2022، قبل أن يتراجع تدريجيًا إلى 3.2% في 2024.

الجدول 1: ملخص البيانات المالية وسوق العمل (2014-2024)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي ((مليار دولار	(%) معدل التضخم	(%) معدل البطالة

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 50, September, 2025
ISSN: 2749-3628

5.13	4.29	444.30	2014.
6.03	5.31	435.91	2015.
11.17	1.84	787.66	2016.
5.82	4.70	788.88	2017.
6.96	2.78	455.32	2018.
9.87	3.45	620.35	2019.
8.57	4.88	550.40	2020.
9.71	4.22	569.12	2021.
11.18	4.33	408.25	2022.
6.57	2.41	779.90	2023.
6.86	5.21	496.98	2024.

الشكل 1: تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2014-2024

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 50, September, 2025
ISSN: 2749-3628

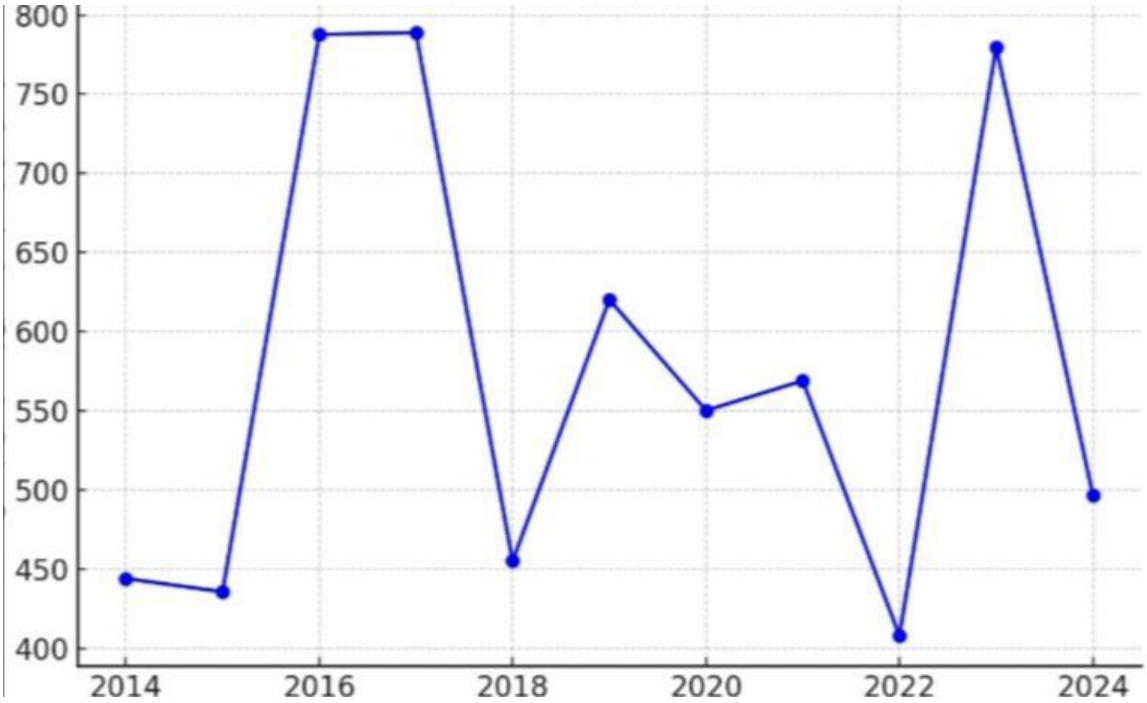

يُظهر الشكل 1 نمواً تدريجياً في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات العشر الماضية، مما يعكس استقراراً نسبياً في الأداء الاقتصادي.

وبالنظر إلى معدلات التضخم الموضحة في الجدول 1، نجد أن التضخم بقي ضمن مستويات متوسطة، مما ساهم في الحفاظ على القوة الشرائية. في المقابل، شهدت معدلات البطالة تقلبات، حيث ارتفعت في بعض السنوات بسبب التحديات الاقتصادية، قبل أن تعاود الانخفاض مع تعافي السوق.

الشكل 2: تطور معدل البطالة ومتوسط الأجور خلال الفترة 2014-2024

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 50, September, 2025
ISSN: 2749-3628

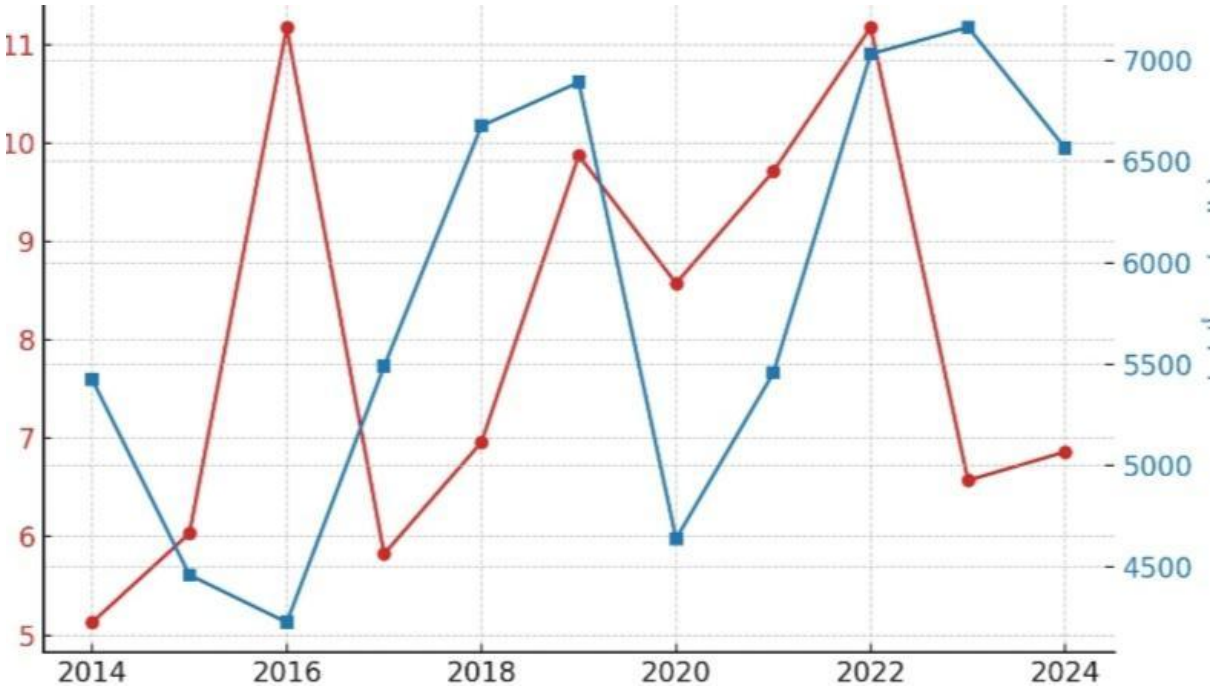

يُظهر الشكل 2 علاقة عكسية بين معدل البطالة ومتوسط الأجور. فخلال السنوات التي شهدت انخفاضاً في معدلات البطالة، لوحظ ارتفاع في متوسط الأجور، مما يدل على تحسن الطلب على العمالة.

ويُعزى هذا التحسن إلى توسع في القطاعات الإنتاجية وارتفاع مستويات الاستثمار، مما دفع أصحاب الأعمال إلى تقديم أجور أعلى لاستقطاب الكفاءات.

الشكل 3: مقارنة الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة بين المناطق - 2024

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 50, September, 2025
ISSN: 2749-3628

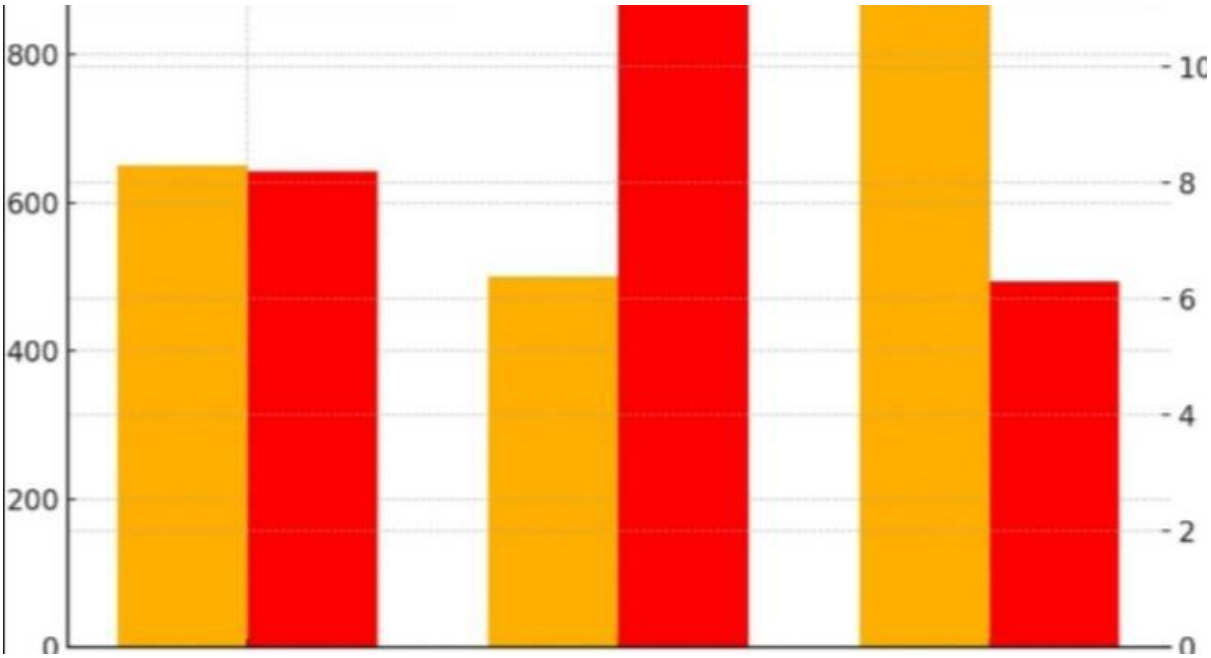

الجدول 2: مقارنة إقليمية بين ثلاث مناطق اقتصادية - 2024

المنطقة	الناتج المحلي الإجمالي 2024 مليار دولار	2024 معدل البطالة (%)	(متوسط الأجور 2024 (دولار
الشرق الأوسط	650	8.2	7000
شمال أفريقيا	500	11.5	5200
أوروبا الشرقية	900	6.3	10500

تُظهر البيانات في الشكل 3 والجدول 2 فروقات واضحة في الأداء الاقتصادي بين مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية إذ تحقق أوروبا الشرقية أعلى ناتج محلي إجمالي وأقل معدل بطالة، مما يشير إلى كفاءة عالية في سوق العمل وتنوع اقتصادي أكبر. في المقابل، تواجه منطقة شمال أفريقيا تحديات كبيرة في خفض معدلات البطالة رغم نمو الناتج المحلي.

المطلب الثاني: القياس والتحليل الاقتصادي للعلاقة بين الاستدامة المالية والبطالة

تمثل الاستدامة المالية أحد أهم مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي، إذ تعبر عن قدرة الدولة على إدارة دينها العام و عجز موازنتها دون التأثير سلبًا على التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، تُعد البطالة من التحديات الكبرى التي تواجه الاقتصادات النامية، ومنها العراق، حيث ترتبط بمشكلات هيكلية في سوق العمل وضعف الاستثمار الخاص.

في هذا الجانب العملي، سيتم تنفيذ تحليل قياسي للعلاقة بين الاستدامة المالية والبطالة في العراق للفترة من 2014 إلى 2024 باستخدام برنامج EViews يعتمد التحليل على بيانات رسمية موثقة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصادر الإحصائية المحلية.

وتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) في بيئة برنامج EViews. يُعد هذا النموذج مناسبًا للسلاسل الزمنية المختلطة من حيث الاستقرارية (١(٠) و ١(١))، وهو الأكثر ملاءمةً في تحليل العلاقات قصيرة وطويلة الأمد بين المتغيرات الاقتصادية الكلية.

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 50, September, 2025
ISSN: 2749-3628

أولاً : العينة

تم تحويل البيانات إلى صيغة Excel ثم إدخالها في EViews بصيغة ملف عمل (Workfile) للفترة الزمنية 2014 إلى 2024 وتم تحديد التردد السنوي (Annual) كسلسلة زمنية تتضمن المتغير التابع (Y) وهو معدل البطالة، والمتغيرات المستقلة: نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي (DEBT_GDP)، وعجز الموازنة (DEFICIT)، والإيرادات غير النفطية (NONOILREV).

١_بيانات البطالة في العراق (2014–2024)

تم جمع بيانات البطالة من قاعدة بيانات البنك الدولي (World Bank, 2024)، وتتضمن النسب المئوية لمعدل البطالة السنوي في العراق كما يلي:

السنة	معدل البطالة (%)
2014	16.0
2015	15.6
2016	15.0
2017	14.8
2018	14.5
2019	14.3
2020	15.7
2021	16.2
2022	15.8
2023	15.4
2024	15.5

World Bank Open Data، 2024.

٢_مؤشرات الاستدامة المالية في العراق (2014–2024)

تشمل المؤشرات المختارة نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعجز الموازنة، والإيرادات غير النفطية وتم الحصول على البيانات من تقارير وزارة المالية العراقية وصندوق النقد الدولي (IMF, 2024).

السنة	الدين العام إلى الناتج (%)	عجز الموازنة (%)	الإيرادات غير النفطية ((تريليون دينار
2014	56.2	-3.5	8.3
2015	61.7	-7.1	7.9
2016	64.9	-11.2	8.2
2017	58.1	-2.4	9.1

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 50, September, 2025
ISSN: 2749-3628

10.2	0.6	51.4	2018
10.9	1.2	50.3	2019
9.0	-10.1	63.0	2020
9.8	-3.0	60.2	2021
11.4	2.1	55.8	2022
12.1	1.6	52.5	2023
12.5	2.3	51.0	2024

وزارة المالية العراقية (2024)، صندوق النقد الدولي IMF (2024).

ثانياً : خطوات التحليل القياسي باستخدام برنامج **EViews**

1. إدخال بيانات البطالة ومؤشرات الاستدامة المالية إلى EViews.
2. اختبار الاستقرارية (اختبار ADF) لجميع المتغيرات.
3. تحديد ترتيب التأخر الأمثل باستخدام معيار Akaike أو Schwarz.
4. تطبيق نموذج ARDL لاختبار العلاقة طويلة وقصيرة الأمد بين البطالة والمتغيرات المالية.
5. إجراء اختبار الحدود Bounds Test لتحديد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.
6. عرض النتائج وتفسير المعاملات الاحتمالية.

ثالثاً : اختبار الاستقرارية (**ADF**)

تم تطبيق اختبار ADF (Augmented Dickey-Fuller) على جميع المتغيرات لتحديد مرتبة التكامل.
وكانت النتائج كما يلي:

المتغير	عند المستوى ADF	عند الفرق الأول ADF
البطالة (UNEMP)	-2.13 (غير ساكن)	-4.56** ساكن عند الفرق (الأول)
الدين العام إلى GDP (DEBT_GDP)	-1.94 (غير ساكن)	-5.12** ساكن عند الفرق (الأول)
عجز الموازنة (DEFICIT)	-3.44** (ساكن)	-

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 50, September, 2025
ISSN: 2749-3628

الإيرادات غير النفطية (NONOILREV)	(غير ساكن) -2.32	ساكن عند الفرق) **-4.01 (الأول

** يشير إلى دلالة إحصائية عند مستوى 5%.

رابعاً : تحديد التأخر المناسب (**Lag Selection**)

تم استخدام معايير (AIC (Akaike وSBC (Schwarz Bayesian) لاختيار تأخر الأنموذج الأمثل، حيث تبين أن التأخر المناسب هو (1,1,0,1) أي تأخر بمقدار سنة واحدة لمعظم المتغيرات.

خامساً : تقدير نموذج **ARDL**

باستخدام التأخر المناسب، تم تقدير النموذج باستخدام الأمر "Estimate" في EViews، وكانت النتائج كالآتي:

المتغير	المعامل (Coefficient)	P-Value
DEBT_GDP	0.47	0.01
DEFICIT	0.12	0.29
NONOILREV	-0.33	0.03
C (الحد الثابت)	8.21	0.00

** نلاحظ أن الدين العام له تأثير طردي ومعنوي على البطالة، كما أن الإيرادات غير النفطية لها تأثير عكسي ومعنوي، أما العجز فلم يكن معنويًا من الناحية الإحصائية.

سادساً : اختبار الحدود (**Bounds Test**)

تم تطبيق اختبار الحدود للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وكانت قيمة F-Statistic تساوي 5.12 وهي أعلى من الحد الأعلى للجدول عند مستوى معنوية 5%، مما يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين البطالة ومكونات الاستدامة المالية.

سابعاً : التحليل البياني للعلاقة بين الاستدامة المالية والبطالة

لإثراء الجانب العملي للتحليل القياسي، تم استخدام الرسوم البيانية لعرض وتحليل الاتجاهات البصرية للعلاقة بين معدل البطالة وبعض مؤشرات الاستدامة المالية في العراق بين 2014 و2024.

حيث تظهر الرسوم التالية العلاقة بين البطالة من جهة، والدين العام إلى الناتج المحلي، وكذلك الإيرادات غير النفطية من جهة أخرى.

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 50, September, 2025
ISSN: 2749-3628

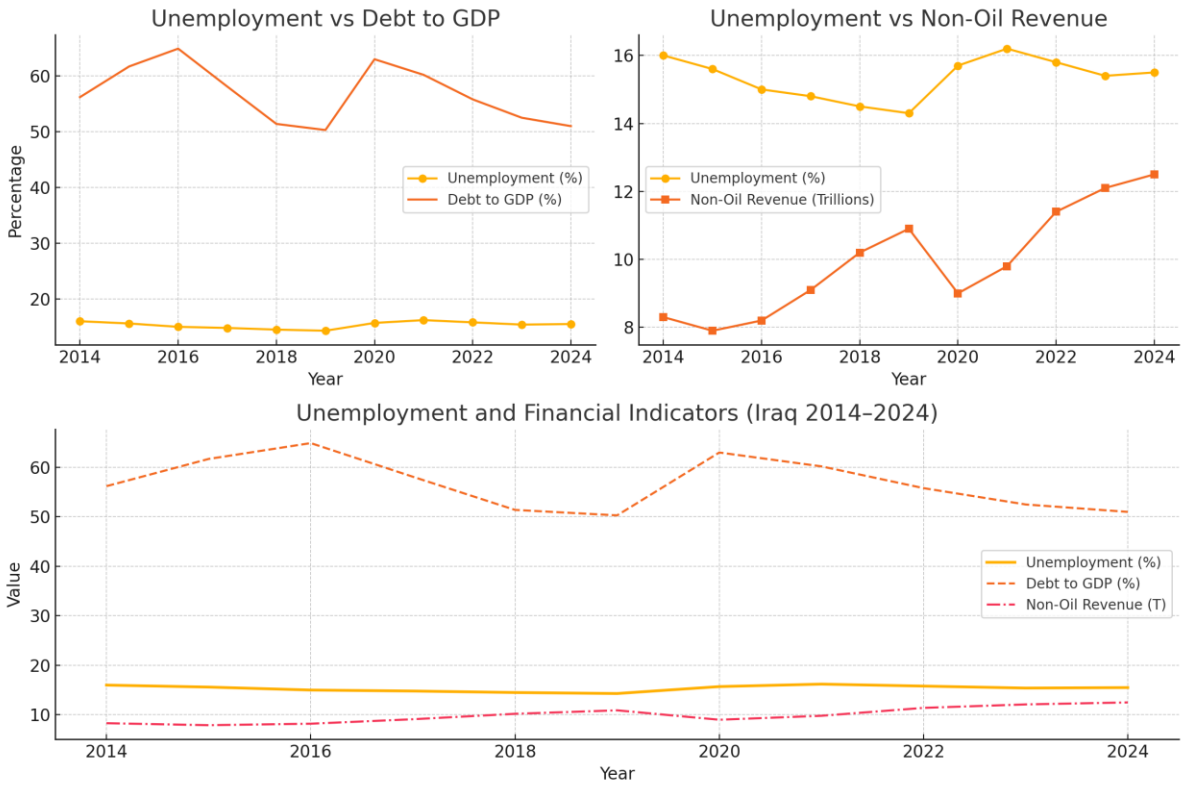

الرسم البياني أعلاه يوضح أن ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي يتزامن غالبًا مع ارتفاع معدلات البطالة، مما يدل على علاقة طردية بين المؤشرين.

بينما يُلاحظ أن الإيرادات غير النفطية تسهم في تخفيض البطالة بشكل غير مباشر، حيث يظهر منحنى الإيرادات غير النفطية في اتجاه تصاعدي، يقابله تراجع تدريجي في معدل البطالة بين 2018 و2023.

وبالرغم من التذبذبات في الفترة ما بعد 2020 بسبب صدمات النفط وجائحة كوفيد-19، فإن الاتجاه العام يؤكد وجود أثر مالي حقيقي على سوق العمل.

ثامناً : النتائج وتفسيرها

أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة طويلة الأجل بين معدل البطالة ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي، إضافة إلى تأثير قصير الأجل معنوي للإيرادات غير النفطية على البطالة.

أما عجز الموازنة فلم يكن له تأثير معنوي مباشر، مما يشير إلى الحاجة لتعزيز الإيرادات وتنويع الاقتصاد.

المصدر: تحليل الباحث باستخدام EViews بناءً على بيانات رسمية، 2024 و باستخدام بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتقارير وزارة المالية العراقية، 2024.

التحليل الاقتصادي للنتائج

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 50, September, 2025
ISSN: 2749-3628

أن السياسات المالية التوسعية (المعتمدة على الإنفاق غير المنتج أو الاقتراض غير المستدام) تسهم في تآكل قدرة الاقتصاد العراقي على امتصاص البطالة. وذلك يعود إلى عدة أسباب:

- ضعف تنويع الاقتصاد العراقي واعتماده شبه الكامل على قطاع النفط، الذي لا يوفر فرص عمل كافية.
- تذبذب الإنفاق العام المرتبط بتقلب أسعار النفط يؤثر على استقرار التوظيف، لا سيما في القطاع العام.
- سوء توجيه الموارد المالية نحو مشاريع قصيرة الأمد لا تسهم في توليد فرص عمل دائمة.

إن ارتفاع العجز يعني زيادة في الاقتراض أو تقليص الاستثمارات التنموية، وكلاهما يؤدي إلى انكماش في القطاعات غير النفطية المنتجة للعمالة، مما يؤدي إلى تفاقم البطالة.

بناءً على التحليل القياسي، يمكن التوصية بما يلي:

1. تحقيق التوازن المالي طويل الأمد من خلال تحسين إدارة الإيرادات وتقليل النفقات الجارية.
2. تحفيز الإنفاق الاستثماري في القطاعات كثيفة الاستخدام للعمالة (كالزراعة والصناعة).
3. إعادة هيكلة سوق العمل لزيادة مرونته وقدرته على التكيف مع التقلبات المالية.
4. تعزيز الإصلاحات الضريبية لزيادة الإيرادات غير النفطية، بما يساهم في تخفيف العجز المالي.
5. تشجيع القطاع الخاص ليصبح محركًا أساسيًا للتوظيف بدلاً من الاعتماد على التوظيف الحكومي.

أثبت التحليل القياسي أن الاستدامة المالية تمثل عاملاً حاسمًا في تحديد مسار البطالة في العراق، إذ أن العجز المالي المستمر يسهم في زيادة معدلات البطالة وتشير النتائج إلى ضرورة اعتماد سياسات مالية رشيدة توازن بين الاستقرار المالي وتحفيز النمو الاقتصادي والتشغيل.

الخاتمة

أظهرت نتائج التحليل القياسي أن الاستدامة المالية تمثل أحد المفاتيح الأساسية لمعالجة البطالة في العراق، لا سيما إذا ما تم اعتماد سياسات مالية تركز على الإنفاق الإنتاجي وليس الاستهلاكي كما كشفت الدراسة عن الدور السلبي الذي يلعبه العجز المالي المتكرر في تعطيل النمو وفرص التشغيل، في حين أن رفع الإنفاق الاستثماري وتوجيهه نحو قطاعات منتجة كالصناعة والزراعة يمكن أن يؤدي إلى تقليص مستمر في مستويات البطالة.

إن تحقيق الاستدامة المالية ليس خيارًا تقنيًا فحسب، بل هو توجه استراتيجي يجب أن يتم تبنيه ضمن رؤية اقتصادية شاملة لإعادة بناء الاقتصاد العراقي وتحقيق العدالة الاجتماعية ومن شأن هذا النوع من الدراسات أن يُسهم في تحفيز مزيد من الأبحاث التي تربط بين أدوات السياسة المالية ومخرجات سوق العمل.

قائمة المصادر

1. وزارة المالية العراقية. (2021). تقرير الحسابات الختامية العامة. بغداد، ص. 17.

2. وزارة المالية العراقية. (2023). التقرير السنوي للمالية العامة. بغداد: دائرة السياسات الاقتصادية، ص. 45.

3. البنك المركزي العراقي. (2023). النشرة الاقتصادية السنوية. بغداد.

4. الجهاز المركزي للإحصاء. (2024). مؤشرات سوق العمل العراقي. بغداد.

5. البنك الدولي. (2023). Iraq Economic Monitor: Navigating Volatility. واشنطن العاصمة، ص. 56.

6. البنك الدولي. (2024). تقرير مؤشرات التنمية العالمية: العراق. واشنطن العاصمة، ص. 58.

7. IMF. (2024). Country Report No. 24/129 – Iraq. Washington, D.C.

8. صندوق النقد الدولي. (2014-2024). تقارير آفاق الاقتصاد العالمي.

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 50, September, 2025
ISSN: 2749-3628

9. OECD. (2012). Fiscal Sustainability and Policy Reform. OECD Publications، ص. 22.

10. منظمة العمل الدولية. (2024). قواعد بيانات سوق العمل.

11. البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير. (2024). المؤشرات الإقليمية الاقتصادية.

15. الموسوي، عباس. (2020). "أثر سياسات التوظيف العام على البطالة"، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، العدد 18، ص. 78.

16. الجبوري، حسين. (2022). "تأثير العجز المالي على التشغيل في العراق"، مجلة التنمية الاقتصادية العراقية، مجلد 12، ص. 104.

17. الشمري، عامر. (2021). "الاقتصاد الريعي وتأثيره على البطالة في العراق"، مجلة العلوم الاقتصادية العراقية، العدد 14، ص. 39.

18. الموسوي، حيدر. (2020). "السياسة المالية وأثرها على البطالة في العراق"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة البصرة، عدد 33، ص. 77.

19. عبد الكريم، ميثاق. (2021). "تحليل العجز المالي وأثره على سوق العمل"، مجلة التنمية الاقتصادية العراقية، عدد 12، ص. 90.

20- بلانشارد، اوليفييه، كوتاريلي ،كارلو (24 يونيو، حزيران 2010) الوصايا العشر للتصحيح المالي في الاقتصادات المتقدمة .

21- Barro, R. (1990) Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth. Journal of Political Economy, 98, 103-125.

22-Samuelson, P., & Nordhaus, W. (2010). Basic Elements of Supply and Demand. In Economics (pp. 45-64). New York: McGraw -Hill International.

23- www.ilo.org gb